

# شراء الأصوات في المنظمات الدولية فرضية العمل القذر

محمد بزيق

في أن الولايات المتحدة تقدم الدعم المباشر حين يكون الداخل الأمريكي مريحاً بالخطة، أو عندما يكون الدعم موجهاً إلى حليف وثيق في المقابل، تلجأ الولايات المتحدة إلى «شراء الأصوات والمنظمات الدولية»: فرضية العمل القذر». يدرس الباحثون في هذه الورقة كيف تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية الدعم المباشر لتحقيق أهداف جيو - سياسية وشراء أصوات الدول في المحافل الدولية، وتحديداً في مجلس الأمن، أقوى مجالس الأمم المتحدة. أما حين يتعذر توفير الدعم المباشر وتبريره لأسباب داخلية سياسية أو مالية، تلجأ الولايات المتحدة حينها إلى الدعم غير المباشر واستخدام صندوق النقد والبنك الدوليين لمكافحة الدول التي تصوت لها، أو لخفض الدعم كإجراء تاديبي عندما تخفي هذه الدول القرائن الأمريكية.

يعرض الباحثون أمثلة من السياق التاريخي، فمثلاً، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على احتواء روسيا وإمكانية صعودها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. كان الدعم الأمريكي المباشر لروسيا الاتحادية الوليدة أداة لهذه الغاية، وارتفعت قيمته من مليار دولار في عام 1993 إلى ملياريين ونصف مليار في عام 1994. إلا أن القلق من عجز الخريجة الأمريكية، بالإضافة إلى نتائج الانتخابات البرلمانية الروسية غير الواعدة في نهاية عام 1993، فضلاً عن عوامل أخرى، أدت إلى خفض هذا الدعم جذرياً. هناك أمر لافت يشير إلى فرضية مهمة بُنيت عليها أوراق بحثية عديدة، ومنها هذه الورقة، ففيما انتخفت المساعدات الأمريكية التي يصعب تبرير استمراريتها لأسباب داخلية، شهد دعم صندوق النقد الدولي لروسيا في المقابل ازدياداً كبيراً. في عام 1995 وافق الصندوق على قرض بقيمة ستة مليارات دولار، ثم رفعه إلى 10 مليارات في عام 1996، وصولاً إلى 18 مليار دولار في عام 1998. حدث هذا بالتوازي مع تصريحات الرئيس الأمريكي بيل كلينتون حول ضرورة هذا الدعم وتأييده، وتصريحات للرئيس الروسي بوريس يلتسن حول ضرورة إشراك كلينتون والرئيس الفرنسي جاك شيراك وغيرهما لتوفير هذه القروض.

يشدد البحث على نقض فكرة استقلالية صندوق النقد والبنك الدوليين وحياديهما. يتنقض كذلك السردية القائلة إن الدعم الخثائي المباشر، أي دعم دولة لأخرى، أداة لترويج الأجندات السياسية، فيما مساعدات المنظمات الدولية تهدف حصراً إلى التنمية والخدمات العالمية العامة. إن البحث ينتهي إلى أن المنظمات الدولية عبر المساعدات التي تقدمها، هي أيضاً أداة أخرى للضغط تستغلها الولايات المتحدة لفرض سياساتها. إذ، إن كان دعم صندوق النقد في حالات معينة يهدف إلى الضغط السياسي، وإن كانت الولايات المتحدة هي المسؤول الرئيس للصندوق، فلماذا لا تقدم الولايات المتحدة دعماً مساعداتها مباشرة إلى دولة ما مقابل شراء صوتها في مجلس الأمن؟

نشر مركز أبحاث السياسات الاقتصادية (لندن)، في العام الماضي، ورقة بحثية بعنوان «شراء الأصوات والمنظمات الدولية»: فرضية العمل القذر». يدرس الباحثون في هذه الورقة كيف تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية الدعم المباشر لتحقيق أهداف جيو - سياسية وشراء أصوات الدول في المحافل الدولية، وتحديداً في مجلس الأمن، أقوى مجالس الأمم المتحدة. أما حين يتعذر توفير الدعم المباشر وتبريره لأسباب داخلية سياسية أو مالية، تلجأ الولايات المتحدة حينها إلى الدعم غير المباشر واستخدام صندوق النقد والبنك الدوليين لمكافحة الدول التي تصوت لها، أو لخفض الدعم كإجراء تاديبي عندما تخفي هذه الدول القرائن الأمريكية.

يعرض الباحثون أمثلة من السياق التاريخي، فمثلاً، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على احتواء روسيا وإمكانية صعودها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. كان الدعم الأمريكي المباشر لروسيا الاتحادية الوليدة أداة لهذه الغاية، وارتفعت قيمته من مليار دولار في عام 1993 إلى ملياريين ونصف مليار في عام 1994. إلا أن القلق من عجز الخريجة الأمريكية، بالإضافة إلى نتائج الانتخابات البرلمانية الروسية غير الواعدة في نهاية عام 1993، فضلاً عن عوامل أخرى، أدت إلى خفض هذا الدعم جذرياً. هناك أمر لافت يشير إلى فرضية مهمة بُنيت عليها أوراق بحثية عديدة، ومنها هذه الورقة، ففيما انتخفت المساعدات الأمريكية التي يصعب تبرير استمراريتها لأسباب داخلية، شهد دعم صندوق النقد الدولي لروسيا في المقابل ازدياداً كبيراً. في عام 1995 وافق الصندوق على قرض بقيمة ستة مليارات دولار، ثم رفعه إلى 10 مليارات في عام 1996، وصولاً إلى 18 مليار دولار في عام 1998. حدث هذا بالتوازي مع تصريحات الرئيس الأمريكي بيل كلينتون حول ضرورة هذا الدعم وتأييده، وتصريحات للرئيس الروسي بوريس يلتسن حول ضرورة إشراك كلينتون والرئيس الفرنسي جاك شيراك وغيرهما لتوفير هذه القروض.

يشدد البحث على نقض فكرة استقلالية صندوق النقد والبنك الدوليين وحياديهما. يتنقض كذلك السردية القائلة إن الدعم الخثائي المباشر، أي دعم دولة لأخرى، أداة لترويج الأجندات السياسية، فيما مساعدات المنظمات الدولية تهدف حصراً إلى التنمية والخدمات العالمية العامة. إن البحث ينتهي إلى أن المنظمات الدولية عبر المساعدات التي تقدمها، هي أيضاً أداة أخرى للضغط تستغلها الولايات المتحدة لفرض سياساتها. إذ، إن كان دعم صندوق النقد في حالات معينة يهدف إلى الضغط السياسي، وإن كانت الولايات المتحدة هي المسؤول الرئيس للصندوق، فلماذا لا تقدم الولايات المتحدة دعماً مساعداتها مباشرة إلى دولة ما مقابل شراء صوتها في مجلس الأمن؟

باحتفاظه باستونيا ولاتفيا وليتوانيا في قمة باريس 1990 مقابل تمرير القرار. واقتعت الكويت والمملكة السعودية بإمدهما بالعملية الصعبة. كذلك وعدت كولومبيا وساحل العاج وإثيوبيا وزانير بمساعدات مالية. أما اليمن التي رفضت القرار من موقعها عضواً مؤقّتاً في مجلس الأمن، فقد أوقفت الولايات المتحدة كل مساعداتها لها، وفق مذكرات وزير الخارجية الأميركي جاييس بايكر. الملل الثاني، مساعدة الولايات المتحدة الصين للحصول على حزمة من البنك الدولي، وإعلائها ضمانات أمنية بخصوص تايوان، في مقابل تمرير الصين لقرار مجلس الأمن حول «استعادة الديمقراطية في هاربين» في عام 1994. الملل الثالث هو الاقتراح الذي عرض في مجلس الأمن لإبطل

تقلمان مهتقان هنا: أولاً، حفاظاً على الصورة الاستقلالية والحيادية لهذه المنظمات، كإليك وصندوق النقد الدوليين، بغية ضمان استمراريتها الوظيفية، تمتنع الدول المؤثرة فيها عن التدخل في «معظم الحالات» وتحصر تدخلاتها في حالات معينة، لكن ذات الأهمية العالية. ثانياً، لأن المساعدات التي تمررها الولايات المتحدة مثلاً عبر صندوق النقد تكون أصلاً لدول غير حليفة لأمريكا، كما أشير سابقاً، تبدو الصورة من الخارج أن صندوق النقد يدعم دولاً بعكس مشيئة الولايات المتحدة نفسها. وهذا أمر من شأنه تعزيز صدقية الصندوق واستقلالتيته ونفي سيطرة المراقبين من الخارج.

يذكر الباحثون بعض الأمثلة الملل الأول حرب الخليج في عام 1990، حيث قدّمت الولايات المتحدة وعوداً إلى الصين بقروض من البنك الدولي مقابل تمرير قرار مجلس الأمن والامتناع عن استخدام الفيتو. كذلك، قدّمت وعوداً إلى الاتحاد السوفياتي

خطوة الرئيس الأميركي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لمقاطرة القرار. صوّتت 14 دولة لمصلحة القرار الذي سقط بفعل الفيتو الأميركي، وهذد بعدها الرئيس الأميركي ترامب بقطع المساعدات الخارجية عن الدول التي صوّتت ضد الولايات المتحدة. الإنجاز الذي يقوم به البحث هو النموذج الرياضي التي يقدمه، والذي يظهر العلاقات بين الدول التي تتلقاه الدول الأعضاء في مجلس الأمن وبين تصويتها لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية. جمع الباحثون قاعدة بيانات حول ضمانات أمنية بخصوص تايوان، في مقابل تمرير الصين لقرار مجلس الأمن حول «استعادة الديمقراطية في هاربين» في عام 1994. الملل الثالث هو الاقتراح الذي عرض في مجلس الأمن لإبطل

تقلمان مهتقان هنا: أولاً، حفاظاً على الصورة الاستقلالية والحيادية لهذه المنظمات، كإليك وصندوق النقد الدوليين، بغية ضمان استمراريتها الوظيفية، تمتنع الدول المؤثرة فيها عن التدخل في «معظم الحالات» وتحصر تدخلاتها في حالات معينة، لكن ذات الأهمية العالية. ثانياً، لأن المساعدات التي تمررها الولايات المتحدة مثلاً عبر صندوق النقد تكون أصلاً لدول غير حليفة لأمريكا، كما أشير سابقاً، تبدو الصورة من الخارج أن صندوق النقد يدعم دولاً بعكس مشيئة الولايات المتحدة نفسها. وهذا أمر من شأنه تعزيز صدقية الصندوق واستقلالتيته ونفي سيطرة المراقبين من الخارج.

يذكر الباحثون بعض الأمثلة الملل الأول حرب الخليج في عام 1990، حيث قدّمت الولايات المتحدة وعوداً إلى الصين بقروض من البنك الدولي مقابل تمرير قرار مجلس الأمن والامتناع عن استخدام الفيتو. كذلك، قدّمت وعوداً إلى الاتحاد السوفياتي

حيث تُعدّ «حليفة أميركا المهمة جداً». ثالثاً، يعتمد الباحثون على معيار دالسي (Proxy) لتصنيف أهمة السنوات وفق مقدار تكرر كلمات «الأمم المتحدة» و«مجلس الأمن» في مقالات جريدة نيويورك تايمز الأمريكية.

تبيّن الحسابات أن الدول التي تحصلت على مساعدات أميركية أكثر «أما إذا اعتمد معيار «إسرائيل» لتحديد أهمية القرارات، فإن الدول التي تصوّتت بالكامل على مساعدات أميركية أكثر تحصلت على مساعدات أكثر بـ 83%، فيما تحصلت هذه الدول على مساعدات أكثر بـ 62% إذا اعتمد معياراً آخر مثل نيويورك تايمز على التوالي. أما بخصوص مساعدات صندوق النقد الدولي، فإن الدول التي تصوّتت بالكامل مع الولايات المتحدة الأمريكية تحصلت على مساعدات من الصندوق أكثر بـ 46% و78% اعتماداً على معياري غوغل ونيويورك تايمز على التوالي.

لقد أجري قياس أثر هذه المتغيرات على مساعدات صندوق النقد الدولي التي تلقتها هذه الدول حول العضوية في مجلس الأمن، فلم تبيّن أيّ نتائج لافتة. يعني هذا تفرداً للولايات المتحدة الأمريكية في استغلال هذه المكنائز. ينتهي البحث إلى أن أصدقاء الولايات المتحدة وحلفاءها يتلقون مساعدات مباشرة أكثر لتصويتهم لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن، فيما «كثافاً» خصوم الولايات المتحدة أحياناً بقروض من صندوق النقد والبنك الدوليين. كذلك يبني البحث على نتائج سابقة تقول إن الحكومات اليمينية عرضة لتقديم دعم غير مباشر من طريق منظمات عالمية، أكثر من الحكومات اليسارية. يردّ الباحثون ذلك إلى ميل الحكومات اليمينية إلى التدخل الخارجي أكثر من تلك اليسارية. هذا مثلاً يبيّن الإصرار الألماني على المحافظة على دور صندوق النقد الدولي في الأزمة اليونانية، لأن الرأي العام الألماني يحدّد ذلك، فيما الغاية الأعمق هي الحفاظ على القرار الألماني كمحدّد في الأزمة. ويذهب الباحثون إلى توقع توجيه الحكومات الأوروبية إلى إنشاء «صندوق نقد أوروبي» ليكون أداة لتنفيذ سياسات الحكومات القيام بها علناً، لكونها غير مُحدّدة من الرأي العام الأوروبي كمسألة اللاجئين وغيرها.

## مؤشر

علي ماشق

أصبح الحديث عن أسعار سندات اليوروبوند اللبنانية وتقلّب عوائدها جزءاً أساسياً من المتابعات المتعلقة بالضغوط التي تواجه الأسواق المالية اللبنانية، خصوصاً أن سوق سندات اليوروبوند بالتحديد شهد في النصف الثاني من السنة الماضية أقدس تقلّباته بالتوازي مع تراجع المؤشرات المالية على مختلف الصعد. فسندات اليوروبوند يتم تداولها وفق أسعار تحددها آليات العرض والطلب في السوق، ومع تحسّن الأسواق المالية لارتفاع درجات المخاطر تنخفض أسعار التداول لهذه السندات مقارنة بقيمتها التي ينالها المستثمر عند تلاقئها في المستقبل، وهو ما يعني ارتفاع درجة المخاطر المتوقعة في الأسواق. في مراجعة سريعة لنسبة العائد على سندات اليوروبوند، خلال السنوات الممتدة من نهاية 2013 ولغاية نهاية 2018، يظهر موضوع أن نسبة العائد ارتفعت بأكثر من الضعف، وتحديداً من 4,5% إلى 10%. ولغاية الآن من عام 2019، ارتفع هذا العائد لغاية 10,27%.

مع العلم أنّ سندات اليوروبوند هي سندات الدين السيادي المكتتة بالعملات الأجنبية تحديداً، ولا يشمل هذا المعدّل سندات الدين باليرة اللبنانية. ثمة عدّة أسباب داخلية تضافرت خلال السنوات الماضية لتساهم في نشوء هذه الحالة، وفي طليعتها ارتفاع المخاطر المحاصية للاستثمار في الأسواق المالية في ظل الأزمة التي تدامت خلال السنوات الماضية. وهو ما أثر حكماً على أسعار هذه السندات ودفعها للانخفاض. وترتبط بعض

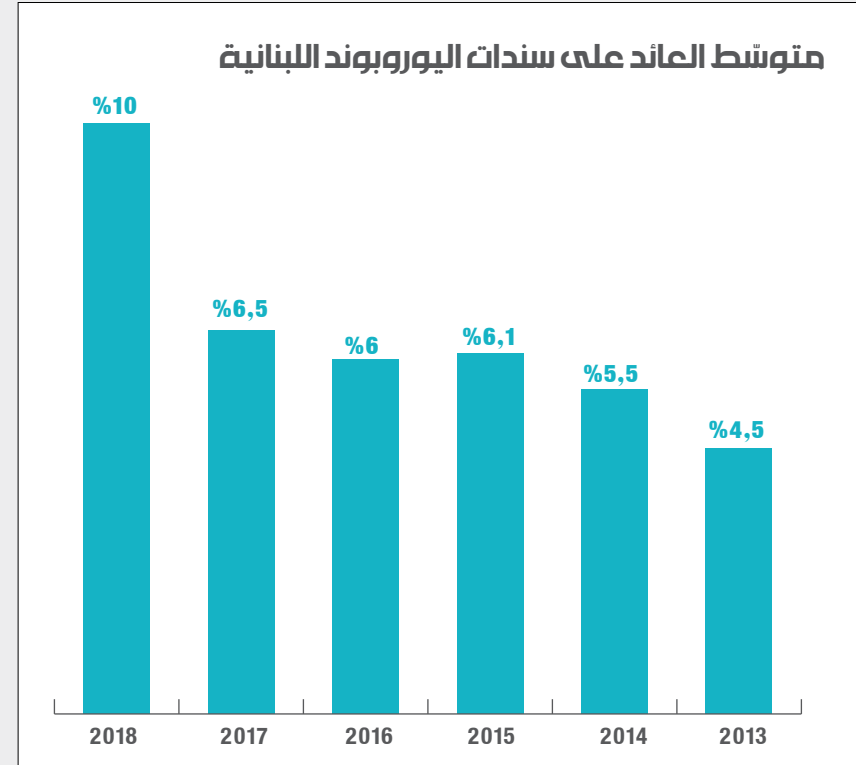
عدد الأزواج الذين يجتمعون عبر الإنترنت ارتفع أكثر من الضعف في العقد الماضي، إلى نحو حالة من كلّ 5 حالات زواج هذه البيانات يستعرضها مسح أعدته جامعة ستانفورد بعنوان «كيف يجتمع الأزواج وكيف يبغون معاً»، وتبيّن النمو الحاصل في سوق المواعدة عبر الإنترنت خلال العقد الأخير وبالتوازي مع ظهور تطبيقات المواعدة. شجّع تطبيق Tinder على استعمال تطبيقات المواعدة في العالم عندما تمّ إطلاقه على أجهزة iPhone، في 2012، ومن ثمّ على نظام Android في 2013. وبحلول 2017، نما التطبيق ويات يضم 57 مليون مستخدم نشط في جميع أنحاء العالم. ومنذ إطلاق Tinder ظهرت مئات من خدمات المواعدة في مناجر التطبيقات في جميع أنحاء العالم. ويلاحظ المستثمرون الازدهار الحاصل في هذه السوق التي يقدر أن يصل حجمها إلى 12 مليار دولار بحلول العام المقبل. لكن على الرغم من تنوع خيارات المواعدة على الإنترنت، إلا أن معظم التطبيقات الشائعة مملوكة من مجموعة واحدة فقط، إذ تعود ملكية جميع تطبيقات المواعدة

التحليلات انخفاض أسعار هذه السندات خلال فترات معيّنة من السنوات الماضية ببعض الإجراءات التي قام من خلالها مصرف لبنان باستبدال سندات دين باليرة اللبنانية كانت موجودة بحوزته بسندات يوروبوند (بالدولار الأميركي)، لبيع سندات اليوروبوند وزيادة احتياطي العملات الصعبة الموجود لديه، وهو ما خلق فائضاً في عرض سندات اليوروبوند. ومن ناحية أخرى، كانت الأرباح المرتفعة التي تؤمّنّها هندسات مصرف لبنان كافية لدفع المصارف إلى توظيف سيولتها بالعمل الأجنبية في هذه الهندسات، بدلاً من توجيهها -كما جرت العادة- إلى التوظيف في سندات اليوروبوند. أمّا من ناحية العوامل الخارجية، فمن الطبيعي أن تتأثر أسعار سندات اليوروبوند وعوائدها، المكتتة بالعملات الأجنبية، بأسعار الفوائد عالمياً. وهكذا شكّل ارتفاع الفوائد على الدولار في الولايات المتحدة ومختلف أنحاء العالم، وحركة التدفّقات المالية الناتجة عنها باتجاه الولايات المتحدة، ضغطاً إضافياً على عوائد اليوروبوند للارتفاع. وفي هذا السياق، كان للتوسع في زيادة نسبة الديون السيادية اللبنانية بالعملات الأجنبية من إجمالي الدين أثر كبير في زيادة انكشاف الدين العام على تحولات الأسواق المالية العالمية وحركة الأموال فيها.

المالية أن يستحق خلال عام 2019 ما قيمته 5,078 مليون دولار من سندات اليوروبوند وفوائدها بالعملية الصعبة، سيحتاج لبنان إلى إعادة تمويلها عبر إصدار وبيع سندات يوروبوند جديدة. لكن المشكلة الأساسية تكمن في أنّ هذه الديون، التي سيحتاج لبنان إلى إعادة تمويلها بالفوائد الأعلى وبالدولار، ستتحوّل إلى عامل إضافي من عوامل الضغط على السيولة بالعملية الصعبة. في وقت تتفاقم فيه أزمة

دولار بعد أن زاد عدد مستخدميه أكثر من 23 مليون مستخدم في ثلاث سنوات فقط. إلا أن Bumble رفض العرض، فرفضت Match Group دعوى على الشركة المنافسة في سوق التطبيقات، وهي ما اعتبره البعض محاولة لإجبارهم على القبول بصفقة

## المخاطر تضاعف عائد سندات اليوروبوند

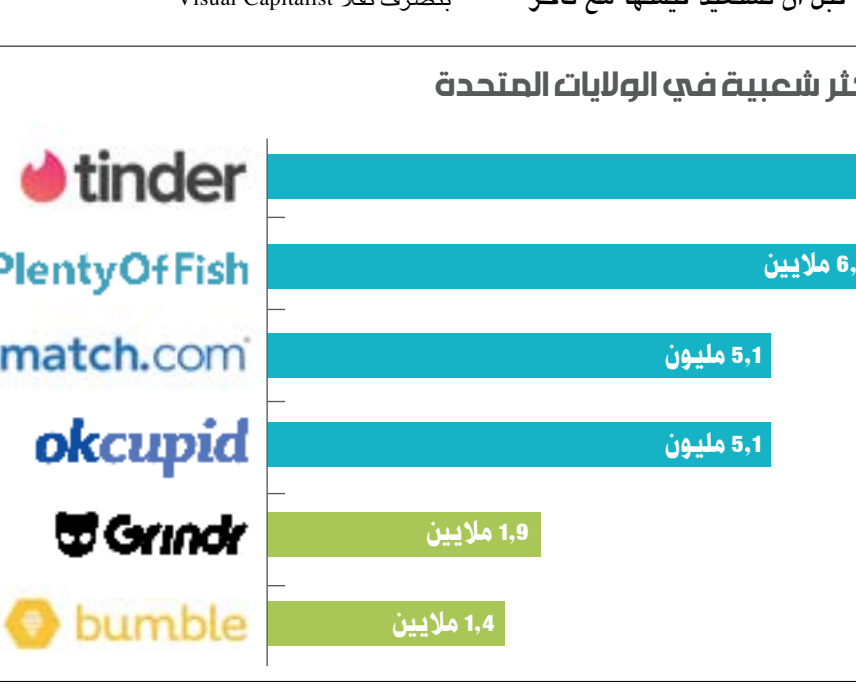


متوسط العائد على سندات اليوروبوند اللبنانية  
المصدر: قسم الأبحاث في بنك عودة

ميزان المدفوعات والتحويلات الخارجية. فودائع المصارف اللبنانية بالعملات الأجنبية تراجمت في أول شهرين من هذا العام بنسبة 2,76% بالنسبة إلى غير المقيمين و0,97% بالنسبة إلى غير المقيمين، وهو ما ساهم في تراجع إجمالي ودائع القطاع بنسبة 1,41%. نسب التراجع هذه كفيّة بإظهار التحدي الكبير الذي سيواجه إعادة تمويل سندات اليوروبوند وفوائدها المستحقّة بالفوائد

الاستحواذ. وبالإضافة إلى ذلك، قزرت شركة Facebook، في 2018، إطلاق تطبيق المواعدة الخاص بها، والذي من المتوقع أن يستفيد منه 2,2 مليار مستخدم حول العالم، وهو ما أدى إلى انخفاض أسهم Match Group بنسبة 21% قبل أن تستعيد قيمتها مع تأخر

سوق المواعدة عبر الإنترنت شركة واحدة تستحوذ على أشهر التطبيقات وتهيمن على كلّ السوق



تطبيقات المواعدة الأكثر شعبية في الولايات المتحدة  
تملكها match.com